في عناصر التركيب النحوي

أعداد

د. ياسين أحمد عيسى

مدرس بقسم اللغة العربية

كلية الآداب بأسوان جامعة جنوب الوادي

في عناصر التركيب النحوي

يهدف هذا البحث إلي دراسة عناصر التركيب النحوي من خلال مصطلحات نحاة العربية : العمدة والفضلة ، وركنا الإسناد، وتمام الكلام، والاستغناء واللغو،والإضمار والحذف ، ومن خلال مصطلحات المحدثين العرب والغربيين :المكون النووي والمكون غير النووي والعنصر الأساسي والعنصر غير الأساسي ، والعنصر الإجباري والعنصر والاختياري والعناصر الحرة ، والمكمل الإجباري والمكمل الاختياري والمكمل الحر والعنصر الإضافي وسيكون المنهج الوصفي وهو أس الدراسات اللغوية عند القدماء والمحدثين هو المعتمد في هذا البحث ، وسأحاول بإذن الله تعالي أن أوضح مدي التمكن من مقابلة مصطلحات نحاة العربية بمصطلحات المحدثين .

العمدة والفضلة :

الحق أن النحاة العرب اعتمدوا علي معايير تفصل بين العمدة والفضلة تكاد تنحصر فيما يأتي :

١-العمدة ركن في الإسناد ، والفضلة ليس ركناً في الإسناد .

٢-العمدة لايسوغ حذفه،ولا يصح الاستغناء عنه ،والأصل في الفضلة جواز حذفه والاستغناء عنه إلا في مواضع تتعلق بالمعني .

٣-العمدة لا يتم الكلام بدونه ، والفضلة يتم الكلام بدونه إلا في مواضع تتعلق بالمعني .

٤-يجوز حذف العمدة إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، وحذف الفضلة لا يشترط فيه الدليل كاشتراطه في العمدة.

٥-علم العمدة الرفع ، وعلم الفضة النصب والجر.

ويتضح من المعايير السابقة أنها اعتمدت علي أساس تركيبي ودلالي وشكلي (علامة الإعراب) Mark، ولكن سيتضح من البحث أن المعيار الشكلي غير ملزم لنحاة العربية ، وإنما الملزم عندهم هو المعيار التركيبي المتمثل في ركني الإسناد ، ولهذا جعل نحاة العربية من العمد ما كان منصوباً مثل:خبر كان وأخواتها وخبر أفعال المقاربة ،وخبر الحروف العاملة عمل ليس ، ومفعولي ظن وأخواتها ، ومفعولي صير وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، واسم لا النافية للجنس ، ذلك لأن النحاة العرب راعوا الأصل أي كونها مبتدأ وخبرا قبل دخول النواسخ الفعلية والحرفية، فالنواسخ في رأيهم عوامل أو أدوات أضيفت إلي ركني الإسناد،فغيرت الشكل والوظيفة للمبتدأ والخبر .

يقول السيوطي : " العمد هـــي المرفوعـات والمنصـــوب بالنواســخ -- وجعل إعرابها الرفع -- ، وخبر كان وكاد واسم إن ولا ، ومفعولا ظـن فإنها عمد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر " [1]

العمدة :-

أولاً : الفاعـــل :

لقد حظي الفاعل باهتمام كبير من بين العمد عند جمهور النحاة العرب ، وأكدوا علي عدم الاستغناء عنه وعدم إجازة حذفه إلا في مواضع محـــددة ذلك لأن الفاعل – في نظرهم -- مع الفعل كالكلمة الواحـــدة ، أو بمثابـــة العجز من الصدر،أو كالمركب المزجي ،ويتضح ذلك من النصوص الآتية :

١- سيبويه : " هذا باب المسند والمسندإليه ، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً ، ومثل ذلك : " يذهب عبد الله "، فلابـــد من الفعل من الاسم " [2]

٢- عبد القاهر الجرجاني : " ولا تجد فعلاً ليس له فاعل البتة ، وإذا كـــان كذلك كان من حق الفاعل أن يحافظ عليه مـــالا يحـــافظ علـــي المفعـــول ، فيضمر ولا يحذف " [3].

٣- ابن جني : " الفعل مع الفاعل كالجزء الواحـــد ، واتصـــل بـــه الفاعل فصار جزءاً منه كما صارت النون في " لتضربن زيـــداً " كالجزء منه حتي خلط بها وبني معها " [4] .

٤- ابن الناظم : " الفاعل كالجزء من الفعل لأن الفعل يقتضي إليـــه معني واستعمالاً ، فلم يجز تقديم الفاعل عليه كما لم يجز تقديـــم عجز الكلمة عن صدرها" [5]

٥- السهيلي: "لا يصلح انفصال الفعل عن الفاعل لفظا,كما لا ينفصـــل عنة معني"[6]

٦- ابن هشام: " الفعل و الفاعل كالكلمة الواحدة ,فحقها أن يتصـــلا ,و حق المفعول أن يأتي بعدهما "[7]

١- همع الهوامع : ٩٣/١
٢- الكتاب : ٢٣/١
٣- المقتصد في شرح الايضاح : ٣٣٧/١
٤- الخصائص : ٢٨٢/١
٥- شرح الألفية لابن للناظم :ص٢١٩
٦- نتائج الفكر :ص٣٨٨
٧- شرح قطر الندي : ص ٢٠٦

٧- الأشموني :" عمدة لا يجوز حذفه , لأن الفعل والفاعل كجزئي كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر"[١]

و يتضح من النصوص السابقة ما يأتي :
أ- الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ،والفاعل بمثابة العجز من الصدر . والفاعل كجزء من جزئي الكلمة.
ب-الفعل والفاعل لا يستغني بأحدهما عن الآخر .
ج-الفاعل كالجزء من الفعل ،لأن الفعل يقتضي إليه معني واستعمالا .
د- الفاعل عمدة لا يجوز حذفه ، لأنه مع الفعل كجزئي كلمة .

و بهذا يبدو أن كلمة الجمهور اتفقت علي أن الفاعل يشكل مع فعله وحده تركيب دلالية ، فلا ينفك أحدهما عن الآخر ، وتبدو حاجة كل منهما للآخر معني و تركيبا ، و في نظرهم أن إجازة حذف الفاعل هي إجازة لحذف جزء من جزأين متلازمين كالكلمة الواحدة ، و إذا حذف جزء من الكلمة أخل بتركيبها و معناها.

أما قولهم الفاعل بمنزلة العجز من الصدر فذلك لأنهم يرون أن الفاعل لا يجوز تقديمه علي فعله،لكن الكوفيين أجازوا تقديمه غير ناظرين إلي التزام الترتيب الذي استمسك به الجمهور .

وهنا تبدو لي ملاحظة هامة باستقراء نصوص نحاة العربية التي تناولت الفعل و الفاعل ، فالملاحظ أن نحاة العربية لم يوضحوا إن كان الفعل عمدة كالفاعل أم لا ، مع أنهم أكدوا علي أنها ركنا الإسناد، وهما كالكلمة الواحدة ، أو بمثابة العجز من الصدر أو كجزئي الكلمة، و لعل الذي دعاهم إلي عدم ذكر الفعل من العمد أنهم جعلوا العمدة و الفضلة يختص بالاسم لا الفعل ، و أظن أن إعراضهم عن ذكر الفعل من بين العمد أيضا لما رأوا من كثرة حذفه وجوبا و جوازا ، و لم ينصبوا علي أنه من الفضلة لأنه ركن من الإسناد.

الفاعل بين الإضمار و الحذف :

أكد جمهور النحاة علي عدم إجازة حذف الفاعل إلا في مواضع محددة ، و قالوا بإضماد (الفاعل) مفرقين بين الإضمار والحذف ، والفريق الآخر أجاز حذفه مطلقا كالكسائي والسهيلي ابن مضاء ، و يتضح ذلك فيما يلي:
١)المذهب البصري ومذهب الجمهور:الفاعل لا يجوز حذفه ، بل يضمر و لا يحذف كالمفعول ، و لا كحذف المبتدأ ، يقول عبد القاهر الجرجاني : " كان من حق الفاعل أن يحافظ علية ما لا يحافظ علي المفعول ، فيضمر ولا يحذف ، وتقول " ضربت و ضربني قومك" ، فتحذف المفعول حذفا،

١- شرح الأشموني :٤٥/١

فالمفعول يستغني عنه ، فلا يجب إضماره ، بل يحذف ، كأنك قلت :ضربت قومك و ضربني قومك "[1]

و يقول ابن جني :" من اتصال الفاعل في الفعل أنك تضمر في لفظ إذا عرفت ، و لا تحذفه كحذف المبتدأ "[2]

٢) مذهب الكسائي والسهيلي وابن مضاء : الفاعل يجوز حذفه ، و تمسكوا بشواهد أولها الجمهور ، و من هذه الشواهد النحوية :

١-(كلا إذا بلغت التراقي) القيامة /٣٦، و(حتى إذا بلغت الحلقوم)الواقعة / ٨٣ .

٢-" لا يزني الزاني حين يزني و هو مؤمن و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن "[3]

فالكسائي ومن اتبعه يرون أن الفاعل محذوف وهو اسم ظاهر ، أي : بلغت الروح ، ولا يشرب الشارب ، والجمهور يري أن الفاعل مضمر أي (هي) يعود علي الروح ، و(هو) يعود علي الشارب .

و يبدوا هذا الخلاف في باب التنازع ، ويتضح ذلك فيما يلي :

أ) " يحسنان و يسيء ابناكا " إن أعمل الثاني و جب إضمار الفاعل في الأول فتقول " يحسنان و يسيء ابناكا ، و إن أعمل الأول وجب الإضمار في الثاني : يحسن ويسيئان ابناك ، ولايجوز علي رأي الجمهور ترك الإضمار في الثاني : يحسن ويسيء ابناك ، لأن تركه يؤدي إلي حذف وترك الإضمار .

ب)الإضمار قبل الذكر لا يجوز عند الكسائي وهشام والسهيلي ، ويوجبون حذف الفاعل الضمير هرباً من الإضمار قبل الذكر ، وتابعهم في مذهبهم ابن مضاء مستشهدين بقوله :

تعفق بالأرطي لها وأرادها ... رجال فبذت نبلهم وكليب

ويوضح ذلك ابن مضاء بقوله :" فلم يقل تعفقوا علي أعمال الثاني ، ولا أرادوها علي أعمال الأول ، ورد رأي ابن مضاء الشيخ الأزهري حيث قال : " ويمكن أن يجاب بأنه أعمل الثاني ، ولم يقل تعفقوا ، فيجوز أن ينوي مقرراً بتأويله بالمذكور" .[4]

أما الإضمار قبل الذكر فرده البصريون بشواهد عن العرب ، منها :

١) حكاية سيبويه عن العرب " ضربوني وضربت قومك "

٢) هويتني وهويت الغانيات إلي ***أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

١- المقصد في شرح الإيضاح : ٣٣٧/١

٢- البرهان في علوم القرآن :١٠٣/٣

٣- حاشية الخضري :١٦١/١،شرح الأشموني : ٤٥/١،شرح التصريح :٢٧٢/١،٢٧١شرح شذور الذهب :ص ١٦٠

٤- شرح التصريح : ٣٢١/١

٣) جفوني ولم أجف الإخلاء إنني *** لغير جميل من خليلي مهمل [١]

والبصريون يرون اعمل الثاني وإضمار الفاعل في الأول في هذه الشواهد ، أما الكسائي ومن وافقه فيرون أن الفاعل محذوف ، ولا يجوز إضماره قبل الذكر .

والآن تبدو بعض الملاحظات عن الإضمار والحذف عند المذهب البصري والكوفي أوجزها فيما يلي :

١) الفاعل يضمر ولا يحذف عند جمهور النحاة ، والذي دعاهم إلى ذلك اعتبارهم الفعل مع فاعله كلمة واحدة .

ب)اختصاص الفاعل بالإضمار لا الحذف يرجع إلي أنه لا يجوز أن يتصور فعل بدون فاعل مظهر أو مضمر ، يقول عبد القاهر الجرجاني : " وتجد أفعالاً ليس لها مفعول ، نحو : قام زيد ، ولا تجد فعلاً ليس له فاعل البتة ".[٢]

ج)الإضمار والاستتار مصطلحان متماثلان وهما بخلاف الحذف ، معناهما تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، أما الحذف فمعناه عند الجمهور حذف الفاعل (الاسم الظاهر) ، وهذا غير جائز عندهم.

د)الإضمار أو الاستتار عند الجمهور في الفاعل في حكم الملفوظ به ، أما الحذف فلا ، وكأن الحذف مع الفاعل يشعر بالاستغناء عنه ، وهذا غير جائز عندهم .

هـ) أجاز الجمهور حذف الفاعل في مواضع لم يتمكنوا من تقديره ضميراً مستتراً ، ومن هذه المواضع :

١- عند بناء الفعل للمجهول :ضربت زيداً ← ضرب زيد .
٢- فاعل المصدر : ضرباً محمداً زيداً ← ضرباً زيداً .
٣- مع الفعل المؤكد بالنون :لتكتبونّ ← لتكتبنّ .
٤- في التعجب (أسمع بهم وأبصر) مريم /٣٨ : وأبصر بهم .
٥- في الاستثناء المفرغ:ما قام أحد إلا زيد ← ما قام إلا زيد .
٦- المضاف : (وجاء ربك) الفجر /٢٢ : أمر ربك .
٧-أن يقوم مقامه حال مفصلة :
كرة ضربت بصوالجة ← فتلقفها رجل رجل ← فتلقفها الناس رجلاً رجلاً [٣]

ويبدو من المواضع السابقة أن الفاعل ورد محذوفاً اسماً ظاهراً عند بناء الفعل للمجهول وفاعل المصدر ، وفي الاستثناء المفرغ ، وكونه

١- شرح ابن الناظم : ص ٢٥٦، ٢٥٧
٢-المقتصد في شرح الايضاح : ٣٣٧/١
٣-- شرح التصريح : ٢٧٢/١ ، هامش شرح شذور الذهب: ص ١٦٠ ، حاشية يس التعليمي علي شرح التصريح : ٢٧٢/١

مضافاً ، أو قائماً مقام الحال المفصلة ، وضميراً محذوفاً مع أفعل بـــه فـــي التعجب وعند اتصال الفعل بنون التوكيد .

و) استعمل الجمهور مصطلحي الإضمار والحذف مـــع الفعـــل ، وإن كـــان الأخير أكثر استعمالاً مع أنهم فرقوا بين الإضمار والحذف مـــع الفـــاعل ، يقول ابن مالك : ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل زيد في جواب مـــن قـــرا ولعل الدافع لقولهم بالإضمار اعتبارهم الفعل ركناً فبالإسناد لا يستغني عنـــه ، ومع هذا نجدهم يصرحون بإطلاق مصطلح الحذف علـــي الفعـــل:الحـــذف الواجب والحذف الجائز كما هو معروف في دروسهم النحوية

ز) مصطلح الحذف أكثر استعمالاً فـــي الـــدرس النحـــوي مـــن مصطلـــح الإضمار، فمصطلح الإضمار لم يطلقه النحاة تقريباً إلا علي الفاعل ونائبـــه والفعل وأن المظهرة والمضمرة .

ح) المدرسة الكوفية لا تفرق بين الإضمار والحذف .

ثانياً : نائب الفاعل :

نائب الفاعل عمدة في نظر النحاة – لا يجوز حذفه ولا الاســـتغناء عنـــه وهو كالجزء من الفعل فهو كالفاعل في الأحكام النحوية من رفـــع وعـــدم جواز الحذف وكونه ركناً في الإسناد وكونه عمدة.

والآن نأتي بالأمثلة التي توضح التحويل Transformation من المبنـــي للمعلوم active إلي المبني للمجهول passive حيث يمثل المبني للمعلوم البنية العميقـــة deep structure أو الأصـــل المقـــدر underling structure ويمثـــل المبنـــي للمجـــهول البنيـــة الســـطحية survace structure ،وذلك علي النحو التالي :

١- رضي الله عن التائب ← رضي عن التائب .
٢- ما ضربت من أحـــد ← ما ضرب من أحد .
٣- غضبت غضباً شديداً ← غُضب غضبٌ شديد .
٤- صمت يوم الخميس ← صيم يوم الخميس .
٥- جلست أمام المسجد ← جلس أمام المسجد.
٦- (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) الحاقة /١٣ .
الأصل المقدر : نفخ الملك في الصور نفخة واحـــدة .
٧- (ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون) الجاثية /١٤ .
الأصل المقدر : ليجزي الله قوماً بما كانوا يكسبون .
٨- عرفت زيداً ← عـــرف زيـــد.
٩-أعطيت زيداً درهما ← أعطي زيد درهما ، وأعطي درهماً زيدا
١٠-أعطيت زيداً عمراً ← أعطي زيد عمراً.
١١- ظننت زيداً قائماً ← ظن زيد قائماً ، وظن قائم زيداً
١٢- ظننت زيداً عليا ← ظن زيد عليا

١٣- أعلمت زيداً خالداً منطلقاً ←——— أعلم زيد خالداً منطلقاً .
١٤- أعلمت زيداً فرسك مسرجا ←——— أعلم زيد فرسك مسرجا، وأعلم زيداً فرسك مسرجاً ، وأعلم زيدا فرسك مسرج .

ملاحظات علي نائب الفاعل

أ)نائب الفاعل في الأصل المقدر: جار ومجرور(بحرف جر أصلي) ، وبحرف جر زائد (المجرور في محل رفع نائب فاعل) ،ومصدر متصرف ، وظرف زمان وظرف مكان ، ومفعول به أول ،ومفعول به ثان ، ومفعول به ثالث .

ب) الفاعل في العربية يحذف وينوب عنه المفعول به والجار والمجرور والمصدر المتصرف وظرف الزمان والمكان .

وفي الإنجليزية لا يحذف الفاعل (Supject)،لكنه يأتي في نهاية الجملة (Sentence) مسبوقاً بحرف الجر(by) ، ويقدم المفعول به الذي يكون في آخر الجملة ليصير أول الجملة ، ويؤتي بالزمن في صيغة المبني للمجهول(passive tenses)، ومثل ذلك :

She byes a book . (active) .
Abook is boug t by her . (passive) .
Sally a mused the teacher . (active).
The teacher was amused by Sally. (passive) .

ج) إذا كان الفعل لازماً يجيء الجار والمجرور نائب فاعل(عمدة)،أما إذا كان الجر بحرف جر زائد فالنائب هو المجرور(عمدة)مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

د) النائب عن الفاعل المجرور عند جمهور النحاة،أو الجار والمجرور عند ابن مالك،أو ضمير مستتر في الفعل عند ابن هشام ، أو ضمير المصدر عند ابن درستويه والسهيلي والرندي .

هـ) إذا وجد في التركيب النحوي الجار والمجرور والمصدر والظرف فالمشهور إنابة أي منها.

و) أكد جمهور النحاة علي عدم جواز إنابة غير المفعول به إذا وجد ، ولكن الكوفيين قالوا بجواز إنابة غيره مع وجوده ، واستدلوا بالقراءة الشاذة (ليجزي قوما ً بما كانوا يكسبون)، والجمهور علي عدم الاعتداد بالشاذ من القراءة ،وما ورد من الشعر يؤول علي الشذوذ والضرورة .

ز) في باب أعطي عند بناء الفعل للمجهول يصير المفعول الأول نائب فاعل (عمدة) وإذا لم يحدث لبس يجوز إنابة المفعول الأول أو الثاني ، " والأولي إنابة الأول لأنه فاعل في المعني (الآخذ)، والفاعل في المعني أولي في الإنابة لأن له حظ في الفاعلية ،ولأنه يلاصق الفاعل

في الموقع ،أو لأن المفعـــول الأول أقـــرب إلي الفاعل في اللفظ [1]، أما إذا حـــدث لبس فـــلا يجوز إلا إنابة الأول نحو:أعطيت زيداً عمراً ، لأن كليهما يصلح أن يكون الفاعل في المعني (الآخذ) .

ح) في بـــاب ظن وأخواتهـــا يجـــوز إنابـــة المفعول الأول ، ويجوز إنابة المفعول الثاني إذا لم يحدث لبس ، ويجب إنابة الأول إذا حـــدث لبس، نحو : ظننت زيداً علياً .

ط) في باب أعلم يتعدي الفعل إلي ثلاثة مفاعيل،والأولي عند الجمهور إنابة الأول لأنـــه الفاعل في المعني ولقربه في الموقـــع من الفاعل،ويجـــوز إنابة الثاني عند بعض النحاة كابن مالك إذا لم يحدث لبس ،وأجاز فريق منهم إنابة الثالث .

ي) تجنب اللبس من الدوافـــع القويـــة لإنابة مفعول وعدم إنابة آخر ، لأن ذلك يتصل بالمعني الوظيفي .

ك) يحـــذف الفاعـــل في العربية لأسبـــاب تتعلق باللفظ والمعني ، منهـــا : إصلاح السجع وتصحيح النظم ، والإيجـــاز،والعلم به ، والجهل به ، أو يكون الغرض ليس إسناده إلي فعـــل مخصوص [2]، وغير ذلك مما أفاد في تصنيفه علماء البلاغة والنحو والمفسرون .

ل) نائب الفاعل عمـــدة ، والقول بعمديته يراعي الشكل (الرفع) ، أو في محل رفع كالمجرور بحرف جـــر زائـــد ، أو في محل رفع إذا كان جاراً ومجروراً ، ويراعي فيه أيضاً كونه ركناً في الإسناد، ولا يجوز حذفه ولا الاستغناء عنه .والحق أن نائب الفاعـــل هـــو العنصر النحـــوي الوحيد الـــذي ينطبق عليه قـــول النحاة : عمـــدة لا يجوز حذفه ، فينطبق عليه مصطلح الإضمار والاستتار لا الحذف .

ثالثاً : المبتدأ والخبر :

المبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية كما أن الفعل والفـــاعل همـــا ركنا الجملة الفعلية ، وهما عمدتان لا يغني واحد منهما عن الآخـــر ، ولا يجوز حذفهما إلا بدليل حالي أو مقالي ، يقول ســـيبويه : " هـــذا بـــاب المسند والمسندإليه وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلـــم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : " عبـــد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلابـــد للفعـــل مـــن الاسم "[3] .

١- المقتصد في شرح الايضاح : ٣٥١/١ بتصرف .
٢-البرهان في علوم القرآن : ٣/ ١٤٤
٣- الكتاب : ٢٣/١

وباستقراء نصوص النحاة التي تمثل رؤيتهم لهذين الركنين (المبتدأ والخبر) تبدو لي الملاحظات الآتية :

١- من النحاة من يجعل المسند المحكوم به،والمسند إليه المحكوم عليه ، ومنهم من يجعل كليهما مسنداً ومسنداً إليه،ومنهم من يجعل الأول هو المسند إليه والثاني هو المسند ، ومنهم من يقول :الأول هو المسند والثاني هو المسند إليه " [١]، فالرأي الأول راعي المعني ،والثاني لا يفرق بينهما ، أما الثالث فيراعي الموقع والرتبة .

والفاعل مسند إليه ، ما الخبر والفعل فهما مسندان محكوم بهما .

٢) من النحاة من يري أن أصل المرفوعات المبتدأ كسيبويه وابن مالك ، ومنهم من يري أن أصلها الفاعل كابن الحاجب وابن هشام ، ومنهم من يري أن كلا منهما أصل ، والأرجح عندي الرأي الثالث لأنه مبعد عن التأويلات غير المؤكدة والمبنية علي الظن ، وأعتقد أن دافع المقارنة بين المبتدأ والفاعل يرجع إلي كونهما عمدتين ومسندين إليهما ، والمماثلة الشكلية (الرفع).

٣) المماثلة الشكلية : علامة الإعراب Mark ، ومكونات التركيب النحوي هما الدافعان للاختلاف البصري والكوفي في مثل : قام زيد ، فالبصريون لا يعربون زيداً إلا فاعلاً وكذا الكوفيون ، لكن الكوفيين أجازوا إعرابه فاعلاً إذا قلنا : زيد قام ، فزيد فاعل في نظر الكوفي تقدم أو تأخر ، أما البصري فلا يعربه إلا مبتدأ إذا تقدم ، وبهذا فالكوفي لا يراعي إلا جانب المعني ، أما البصري فالاهتمام الأكبر عنده بالتزام الترتيب والموقع .

٤) المماثلة الشكلية ومكونات التركيب النحوي تأتيان بالاحتمالات الإعرابية بين المبتدأ والفاعل ، ومن ذلك :

(أ) "أبشر يهدوننا " التغابن ٦ بشر: مبتدأ أو فاعل

(ب) " أأنتم تخلقونه " الواقعة /٥٩ : أنتم : مبتدأ وفاعل

(ج)"وإن أحد من المشركين استجارك "التوبة /٦ :أحد مبتدأ أو فاعل .

وفي الآيات السابقة يجوز الابتداء والفاعلية ، واختلاف النحاة يكون في الأرجح ، فالأرجح الفاعلية عند نحاة البصرة لأن مدخول الهمزة الأفعال غالباً ، ومدخول أدوات الشرط الأفعال ، أما الكوفيون والأخفش البصري فيرون جواز دخول أدوات الشرط علي الأسماء ، ولا حاجة إلي تأويل ، وفي المثال (ب) ترجح الابتدائية لوجود العطف بالجملة الاسمية ، وترجح الفاعلية لوجود همزة الاستفهام ، فبقي الوجهان علي السواء " [٢] .

١- الأشباه والنظائر : ٦/٢

٢- شرح التصريح : ٣٠٨/١

٥) المماثلة الشكلية ومكونات التركيب النحوي توجدان الاحتمال في تقديـر المحذوف في نحو :(ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولـن الله) الزمر٣٨، فيصح التقدير خلقهن الله (فاعل)، والله خلقهن (مبتدأ)
٦)فارق الفاعل ونائبه المبتدأ ، فهما لا يحذفان بل يضمران ، ولا يحـذف الفاعل إلا في مواضع محددة ، أم المبتدأ فيحذف جوازاً ووجوباً بدليل حـالي أو مقالي .
٧)-بين الفاعل ونائبه مماثلة إعرابية ووظيفية تبدو في قـول النحـاة : فاعل سد مسد الخبر، ونائب فاعل سد مسد الخبر، وذلـك فـي الوصـف العامل عمل الفعل نحو : أذاهب الزيدان ؟ أمضروب الولدان ؟ .
٨)-الخبر والفاعل ونائب الفاعل يتم بكل منهما المعني ، ولكن الخبر يجـوز تقديمه وتأخيره ، ويجب تقديمه وتأخيره ، أما الفاعل ونائب الفـاعل فـلا يجب فيه التقديم ولا يجوز ،ولو قدم الفاعل ونائب الفاعل علي الفعـل لـم يعرب إلا مبتدأ عند جمهور النحاة .
٩)_المبتدأ والخبر كلاهما عمدة مرفوع ركن فـي الإسـناد لا يحذفـان إلا بدليل .
١٠)-من النحاة من يري أن يكون الأولي بالحذف المبتدأ ، ومنهم من يـوي أن الأولي بالحذف هو الخبر ، قال الواسطي : " الأولي أن يكون المحـذوف مبتدأ ، لأن الخبر محط الفائدة ، وقال العبدي : الأولي أن يكـون الخـبر ، لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل "[١] ، وواضح أن الواسطي اعتمد علـي معيار المعني والعبدي اعتمد علي معيار التركيب أو الـترتيب ، والراجـح عندي أن تقدير المحذوف يتوقـف علـي المقـال أو السـياق اللغـوي Linguistic context أو سياق الحال Context of situation ، وفي قوله تعالي : (فصبر جميل) يوسف ١٨ ، ٨٣ ، يقـول ابـن هشـام : " يحتمل حذف الخبر ، أي فصبر جميل أجمل ، وحذف المبتـدأ : فـأمري صبر جميل ، وهذا أولي لوجود قرينة حالية هي قيام الصـبر دالـة علـي المحذوف "[٢] .
١١)-المماثلة الشكلية والتعريف لركني الإسناد دافعان لحدوث اللبس بيـن المبتدأ و الخبر , و هنا يجب التزام الترتيب إلا إذا دلت عليهما قرينة نحو : أبو يوسف أبو حنيفة , فقرينة التشبيه هي التي تجعلنا نحكـم علـي أبـو يوسف مبتدأ تقدم أو تأخر .
رابعا: المرفوع و المنصوب بالنواسخ و مفعولا ظن و أخواتها و صير و أخواتها:

١- مغني اللبيب : ٦١٨/٢
٢- مغني اللبيب : ٦١٨/٢

١- كان و أخواتها : ينظر النحاه العرب إلي أن كان و أخواتها أدوات أو عوامل أو عناصر إضافية تدخل علي الجملة الاسمية , فترفع الاسم و تنصب الخبر ، و الاسم و الخبر عمدتان عندهم باعتبار الأصل : المبتدأ و الخبر ، يقول عبد القاهر الجرجاني : " كان زيد أخاك... فإذا أسقطت هذه الأشياء و جدت ما دخلت علية مبتدأ و خبرا ، و يقول السيوطي :" فإنها عمد لأنها في الأصل مبتدأ وخبر " [١] . ، و لكن هناك ملاحظات تبدو من مصطلحات نحاه العربية ، فاسم كان عبر عنه سيبوية باسم الفاعل ، و خبرها باسم المفعول ، و عبارة المبرد عن اسم كان (الفاعل) وعن خبرها (المفعول) ، و مثل عبارة المبرد جاءت عبارة ثعلب في مجالسة "[٢] .

و يتضح من المصطلحات النحوية أن الدافع للتعبير بها هو النزعة الشكلية التي هيمنت علي نحاه العربية , فالمشابهة الشكلية بين اسم كان و الفاعل و خبر كان و المفعول ، و كذلك عناصر التركيب النحوي : فعل +اسم كان (فاعل أو اسم فاعل)=رفع +خبر كان (مفعول أو اسم مفعول) = نصب ، و علي أي حال فلم يقصد نحاه البصرة أن الجملة فعلية , لكنهم تسامحوا في الاصطلاح لوجود المشابه الشكلية , أما الكوفيون فقد عدوا اسم كان فاعلا , و خبرها منصوبا علي الحال "[٣] ، و بهذا فالجملة تخرج من الاسمية إلي الفعلية في رأي البصريين .

٢- كان و أخواتها في حاله التمام يصير التركيب النحوي بهما جمله فعلية لأن كان و أخواتها في هذه الحالة تدل علي حدث و زمن , ويأتي بعدهما الفاعل عمدة ، و ذلك في قوله :

إذا كان الشتاء فأدفئوني **** فإن الشيخ يهرمه الشتاء

أي إذا جاء الشتاء ، ومنه قولة تعالي : (فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون) الروم /١٧ ، أي حين تدخلون في الصباح و حين تدخلون في المساء ، و (لا ابرح حتي أبلغ مجمع البحرين) الكهف/٦٠ ، أي لا أفارق ، و صار الأمر إليك :رجع "[٤] .

٣) أفعال المقاربة : و ضع النحاه أفعال المقاربة و أفعال الشروع و أفعال الرجاء تحت عنوان (أفعال المقاربة) علي سبيل التغليب ، و في الحقيقة هي ثلاثة أقسام : المقاربة أي مقاربة حدوث الفعل .

و الشروع : الإنشاء فيه ، و الرجاء أي رجاء و قوع الحدث ، وهي عناصر إضافية أو أدوات أو عوامل تدخل علي الجملة الاسمية ، فترفع الاسم و تنصب الخبر إذا استعملت ناقصة ، و عند استعمالها تامة ترفع الفاعل عمدة ، و ذلك فيما يلي:

١- المقتصد في شرح الإيضاح١/٣٩٨, همع الهوامع : ١/٩٣

٢- الكتاب: ١/٤٥ , المقتضب : ٣/٨٦ , مجالس ثعلب : ١/١١١

٣- النواسخ الفعلية و الحرفية ص٦٦

٤- شرح التصريح :١/١٩١ بتصرف

أ) استعمالها تامة نحو :
١ــ أوشك أن يأتي : أوشك إتيانه .
٢ــ (عسي أن تكرهوا شيئا) البقرة /٢١٦ : عسي كرهكـــم شيئا .
٣ــ اخلولق أن يأتي : اخلولق إتيانه .
و الجمهور يري أن (اخلولق و أوشك) تامان و ما بعدهما مصـــدر مـــؤول في محل رفع فاعل , أمل ابن مالك فيراهما ناقصين , و أن و الفعل يســـدان مسد الاسم و الخبر "[١] .
إجـــازة التمام و النقصان في (عسي) , نحو :
أ)عسي أن يأتي زيد : فعل + مصدر مـــؤول (فـــاعل) , أو : فعـــل + خبرها مقدم + اسمها مؤخر .
ب)(عسي أن يبعثك ربك مقاما محمـــودا) الإســـراء /٧٩ : فعـــل + خبرها + اسمها , و التقدير : تقوم مقامـــا , لئـــلا يفصـــل بيـــن أن و معمولها (مقاما) بأجنبي "[٢] .
ج)عسي يقوم زيد : التقدير : عسي أن يقوم زيد , فيجـــوز التمـــام و النقصان كالنمط الأول .
د)عسي زيد أن يأتي : فعل + اسمها + خبرها .
الأفعـــــال الناقصـــة :
أ) كاد زيد يأتي – كاد زيد أن يأتي (في القليل).
ب)كرب زيد ان يأتي – كرب زيد يأتي (في القليل) .
ج) أوشك أن يسرع – أوشك يسرع (في القليل) .
د) طفق زيد يكتب .
هـــ) أخذ يقرأ .
و) أنشأ يتكلم .
ز) جعل يكتب .
ح) اخلولقت أن تمطر .
ط) حري الإسلام يظهر علي أعدائه .
ي) عسي الله أن يغفر لنا .
يلاحظ من الأمثلة السابقة أن الاستعمال اللغوي للأفعال الناقصـــة (أفعـــال المقاربة) ورد علي النحو التالي :
١-يقترن خبر أفعال المقاربة بأن داخلة علي الفعـــل المضـــارع ، و يكثر اقترانه بها مع (كرب ، و أوشك ، واخلولق ، وعسي) ، و يقـــل

١- حاشية الخضري :١/١٢٧
٢- السابق : ١/١٢٨ بتصرف

مع (كاد) ، و (طفق) ، و (أخذ) ، و (أنشأ) ، و (جعل) ، و هذا هو ما جري علية الاستعمال اللغوي في العربية .

٢-(أن) تخلص المضارع إلي المستقبل ، و لذلك تستخدم كثيرا مع الرجاء ، و تقل مع الشروع لأنها تدل علي استمرار الحدث في زمن التكلم (الزمن الحاضر) ، و مع أفعال المقاربة تكثر مع (كرب) ، و تقل مع (كاد) ، وعلي هذا فالفعل كاد يدل علي قرب حدوث الفعل بصورة أكبر من كرب .

٣- الحروف العاملة عمل ليس (ما ، لا ، إن،لات)

- ما هذا قائما : ما الحجازية + اسمها + خبرها .
- ما هذا قائم : وما التميمية + اسمها + خبرها .
- "إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية " : إن نافية + اسمها + خبرها .
- تعز فلا شيء علي الأرض باقيا و لا وزر مما قضي الله واقيا
لا نافيه + اسمها + خبرها لا نافية +اسمها + خبرها
- (ولات حين مناص) ص/٣ : حرف نفي + اسمها محذوف + خبرها .

و الاسم و الخبر مع الحروف العاملة عمل ليس عمدتان لأن أصلهما المبتدأ و الخبر ، و الحروف العاملة عمل ليس عوامل أو أدوات أو عناصر إضافية دخلت عليهما لتفيد معني النفي ، ولترفع المبتدأ و تنصب الخبر.

٤- إن و أخواتها و لا النافية للجنس :

لقد كان تعليل نحاه البصرة لعمل إن و أخواتها قائما علي المشابهة الشكلية لما رأوا من أن اسمها منصوب وخبرها مرفوع ، فإذا قيل : إن زيد قائم ، فهذا يشبه عندهم : ضرب زيدا عمرو ، أي بتقديم المفعول علي الفاعل ، و إيجازا نقول : اسم إن وأخواتها عمدة و إن كان منصوبا ، لأنه في الأصل مبتدأ ، والمبتدأ عمدة ، وعلي هذا فالعلامة الشكلية في البنية السطحية لا تمثل اعتراضا ، لأن المعول عليه هو البنية العميقة ، و تدل نظرة النحاة العرب هذه علي اعتبار إن و أخواتها عناصر إضافية ناسخة تدخل علي المبتدأ والخبر .

و ما يقال عن اسم إن و خبرها يقال عن لا النافية للجنس من حيث العمدة و الفضلة .

٥- ظن و أخواتها : تركيب (ظن و أخواتها) تتجاذبه الجملة الاسمية من جانب و الجملة الفعلية من جانب آخر ، فالاسمية حينما نعتبر ظن و أخواتها من النواسخ ، و لكنها تختلف عن الأفعال الناسخة الناقصة في كونها تدل علي زمن و حدث ، ويأتي بعدها الفاعل عمدة و تنصب المفعولين الذين هما أصلهما المبتدأ و الخبر و هما عمدتان . ، أما الفعلية فإن الجملة تتشكل من : فعل + فاعل + مفعول أول + مفعول ثان ، و لهذا

نجد ابن يعيش يضع ظن و أخواتها في باب من أصناف الفعـــل المتعـــدي و غير المتعدي "[1] .
و السهيلي يري أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فهما كمفعولـــي أعطي ، فلا يقال : زيد عمرو إلا علي جهة التشبيه "[2] . ، و الفراء يري أن المفعول الثاني منصوب علي التشبيه بالحال "[3] .
و جمهور النحاة يري أن ظن و أخواتها أفعال ناسخة ناصبة – بعد استيفاء الفاعل– لمفعولين أصلهما المبتدأ
و الخبر، وردوا رأي الفراء الذي استدل فيـــه علـــي أن المفعـــول الثـــاني منصوب علي التشبيه بالحال لوقوعه جملة و ظرفا و جارا و مجرورا بأنـــه يقع مضمرا و معرفة و جامدا ، ولا يتم الكلام بدونه ، و ردوا رأي السهيلي بأن المراد : ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه "[4] .
الحذف لمفعولي (ظن و أخواتها) بين الإجازة و المنع:
الحذف الاختصاري (بدليل) :
١)يجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصارا , نحو (أين شركائي الذين كنتم تزعمون) القصص ٦٣ , أي تزعمونهم شركائي.
٢)أجاز الجمهور حذف أحدهما اختصارا نحو :
ولقد نزلت فلا تظني غيره **** مني بمنزلة المحب المكرم
أي فـــلا تني غيـــره واقعـــا مني .
ومنع ابن ملكون وطائفة حـــذف أحدهمـــا اختصـــارا , و حجتـــهم أن المفعول مطلوب من جهتين : من جهة العامل , و من جهة كونه أحد جزأي الجملة .
ج) يجوز حذف الأول من أفعال الظن لكثرة السماع و لا يجوز في الأفعـــال الباقية "[5] .

الحـــذف الاقتصـــاري (بغيـــر دليـــل):
أ)حذف المفعولين اقتصارا منعه سيبويه مطلقا في أفعال الظـــن و العلـــم ، و أختاره ابن مالك ، و حجته ان العرب تجري هذه الأفعال مجري أفعال القسم .
ب)عن الأكثرية جواز حذفهما مطلقا ، نحو : من يسمع يخل : يخل مســـموعة حقا "[6] .

١- شرح المفصل : ٦٢/٧
٢- شرح التصريح : ٢٤٧/١
٣- السابق : ٢٤٧/١
٤- شرح التصريح : ٢٤٧/١
٥- السابق : ٢٥٩/١ ,٢٦٠
٦- حاشية الخضري : ١٥٤/١

ج)حذف أحدهما يمتنع بالإجماع ، لأن أصلهما المبتدأ و الخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتي بمبتدأ دون خبر و لا يخبر دون مبتدأ قبل الناسخ و كذلك بعده "[1] .
و يقول الخضري : " حذف حدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة و هو ممتنع "[2] .

الحذف مع المتعدي لثلاثة مفاعيل من أفعال اليقين :

إذا قيل : أعلمت زيدا كبشك سمينا , فلنحاة العربية أراء في الحذف على النحو التالي :

١- أجاز الأكثر ون حذف الأول استغناء .
٢- يجوز الاقتصار علي الأول .
٣- عند سيبويه و الأخفش و ابن الباذش و ابن طاهر و ابن خروف و ابن عصفور عدم جواز الحذف .
٤- اجاز الشلوبين الاقتصار عليهما لا علي الأول .
٥- أجاز ابن مالك حذف الثلاثة لدليل و غيره "[3] .

الملاحظات :

يلاحظ من استقراء أراء نحاة العربية في الحذف الاختصاري و الاقتصاري ما يأتي :

أ) الحذف الاختصاري مع المتعدي لمفعولين :
- يجوز حذف المفعولين اختصارا للسماع وللدليل .
- يمتنع حذف أحدهما لأنة أحد جزئي الجملة (المبتدأ و الخبر) = عمدتان لا يجوز حذفهما .
- كثرة السماع تجيز حذف الأول مع أفعال الظن لا العلم .

ب)الحذف الاقتصاري مع المتعدي لمفعولين :

- لا يجوز لعدم السماع عن العرب ، و ما ورد مؤول علي الحذف الاختصاري .
- حذفهما بغير دليل لا يجوز ،لأنهما عمدتان لأن أصلهما المبتدأ و الخبر .
- يجوز حذف أحدهما اقتصارا للسماع .
- لا يجوز حذف أحدهما اقتصارا لأن أصلهما المبتدأ و الخبر ، و هما كالكلمة الواحدة .

أما الحذف مع المتعدي لثلاثة فالإجازة و المنع مبنيان علي :

- عند سيبويه و من اتبعه عدم جواز الحذف و لابد من الثلاثة , لأن الأول فاعل في المعني , و الثاني و الثالث في الأصل مبتدأ و خبر .

١- شرح التصريح : ١/٢٦٠
٢- حاشية الخضري : ١/١٥٤
٣- شرح التصريح : ١/٢٦٥, ٢٦٦

- أجاز الأكثرون حذف الأول لأنه مفعول (فضلة) في نظرهم , أما المفعولان الثاني و الثالث فأصلهما المبتدأ والخبر ، فلا يجوز حذفهما لأنهما عمدتان .
- يجوز الاقتصار علي الأول عند فريق من النحاة لأنة فاعل في المعني .
- أجاز ابن مالك حذف الثلاثة بدليل و غيرة ، فقوله بدليل لأن الأول فاعل في المعني و الثاني و الثالث في الأصل مبتدأ وخبر . ، أما قوله بغير دليل فاعتبار كون المفاعيل فضلات ، كما هو الحال في الجملة الفعلية .

٦- أفعال التحويل :

تدل أفعال التحويل أو التصيير علي تحول المفعول الأول بالفاعل , و قد اعتاد النحاة العرب وبخاصة شرح الألفية علي تصنيفها في باب النواسخ بعد أفعال الشك واليقين ، ولكن هذه التراكيب النحوية تتجاذبها الجملة الفعلية من جانب و الجملة الاسمية من جانب آخر ، فالفعلية لأنها تتكون من : فعل + فاعل + مفعول أول + مفعول ثان ، و الاسمية باعتبار الأفعال عناصر إضافية ناسخة ، فالمفعولان في الأصل مبتدأ وخبر(عمدتان) ، و بهذا فهي تشبة تركيب ظن و أخواتها من جهة و تشبة أعطي و أخواتها من جهة أخرى ، و لكن نجد النحاة العرب يصنفون تركيب صير و أخواتها في نهاية باب النواسخ , و من أمثلة أفعال التحويل :

أ) (و أتخذ الله إبراهيم خليلا) البقرة /١٢٦ ← إبراهيم خليل .
ب) جعل النجار الخشب بابا ← الخشب باب .
ج) تركته ولدا ← ولد .
د) رد الطين حجرا ← الطين حجر .
هـ) و وهبني الله فداءك ← أنا فداؤك .
و) صيرت الماء ثلجا ← الماء ثلج .

يلاحظ من الأمثلة السابقة أن المفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر كما هو الحال في باب ظل و أخواتها فيستقيم المبتدأ مع الخبر معني ، و ذلك في المثال (أ ، ج ، هـ) و لا يستقيم المعني في المثال (ب ، د، و) ، و علي هذا فالمفعولان في الأمثلة (ب، د، و) فضلتان لأمنة ليس أصلهما المبتدأ و الخبر ،أي لا يستقيم معناهما معا ، و في ذلك مشابهة لمفعولي أعطي و أخواته حيث لا يمكن أن يقدر المفعولان بمبتدأ وخبر ، فيكونان فضلتين .

الفضلة : عرف النحاة العرب الفضلة ، ويكاد تعريفهم لها ينحصر فيما يلي :

١- " الفضلة تجيء بعد تمام الكلام " [١] .

١- الأصول في النحو : ٢٨٦/١

٢- " لا تكون إلا بعد تمام الكلام " [١] .
٣- "كل ما جاء بعد تمام الكلام فهومنصوب لأنة فضلة " [٢] .
٤- " ما يستقيم الكلام بغيرة إذا حذف ، و هي بخلاف العمدة " [٣] .
٥- " ما ليس ركنا في الإسناد وإن توقف المعني عليه " [٤] .
٦- " ما وقع بعد استيفاء الفعل فاعله و المبتدأ خبره ، و إن توقف المعني المقصود علية "[٥] .

و هنا نتوقف عند مصطلح النحاة العرب (تمام الكلام) للتعرف علي (الكلام) ، و (الجملة) في نظر النحاة العرب، و ذلك فيما يلي :

١- **الزمخشري** : "الكلام هو المركب من اسمين كقولك : زيد أخوك , أو فعل و اسم نحو : ضرب زيد , و يسمي الجملة "[٦] .

٢- **ابن يعيش** : " الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، و يسمي الجملة ، نحو : زيد أخوك ، وقام بكر " [٧].

٣- **ابن جني** : " الكلام جنس الجمل ، كالقيام جنس للقومات مفردها و مثناها و مجموعها ، فنظير القومة الواحدة الجملة الواحدة " [٨] .

٤- **الرضي** " الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصودا ، أما الجملة فما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ " [٩] .

٥- **عبد القاهر الجرجاني** : " ضربت زيدا راكبا ، راكبا ليس بلازم ، فلو قلت : ضربت زيدا ، فسكت كان أحسن كلام ، و لو قلت : جاءني زيد , كان تاما " [١٠] .

٦- **المبرد** : " الفعل و الفاعل جملة يحسن السكوت عليها ، و تجب فيها الفائدة للمخاطب "[١١].

٧- **السراج** :" الفعل و الفاعل و المبتدأ و الخبر جمل مفيدة " [١٢].

١- شرح الأجرومية : ص ٩٩و١٠٠
٢- شرح عيون الإعراب : ص ١٦١
٣- مختار الصحاح (ف ض ل)
٤- حاشية الخضري :٢١٢/١
٥- شرح الأجرومية : ص٩٩و١٠٠
٦- المفصل في علم العربية ص٦
٧- شرح المفصل : ١٨/١
٨- الخصائص : ٢٧/١
٩- شرح الكافية : ٨/١
١٠- المقتصد في شرح الإيضاح:٢٦٨/١
١١-المقتضب : ٨/١
١٢- الأصول في النحو:٧٠/١

٨-ابن هشام : " يقولون جملة الشرط و جملة الجواب وجملة الصلة ، و كل ذلك ليس مفيدا , فليس بكلام "[١].

الملاحظات :

يبدو من النصوص السابقة أن نحاة العربية مختلفون في تحديد المعني لمصطلحي (الكلام) ، و (الجملة) ، ويمكن أن نحصر اتجاهاتهم في ذلك علي النحو التالي :

أ)- الزمخشري وابن يعيش لا يفرقان بين الكلام والجملة ، وهما يستويان من حيث التركيب والإسناد وتمام المعني ، أو الاستغناء .

ب)- الكلام أعم من الجملة ، فهو جنس لها عند ابن جني ،وعند الرضي الكلام أعم من الجملة أيضا ، ولكن الجملة عند الرضي تشمل المفيدة المستقلة بذاتها والخاضعة كخبر المبتدأ ، وابن هشام يفرق بين الكلام والجملة فهو يري أن الكلام شرطه الإفادة والاستقلال ، أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك كجملة الشرط والجواب والصلة .

ج)- المبرد وتلميذه السراج يستعملان مصطلح الجملة لا الكلام ، ويريان أن الجملة يشترط فيها الفائدة للمخاطب ويحسن السكوت عليها ، وهما بذلك يضعان مصطلح الجملة مرادفا لمصطلح الكلام .

د)- جمهور النحاة العرب يستعمل مصطلح الكلام لا الجملة ، فعند الحديث عن المدة والفضلة نجد قول النحاة :

العمدة لا يتم الكلام بدونه ، والفضلة يتم الكلام بدونه ، وهذا يدفعنا إلي التعرف علي خصائص مصطلح الكلام عند النحاة العرب ، فالخصائص التي نص عليها النحاة علي النحو التالي :

١-الكلام تركيب أو إسناد .
٢-كل لفظ مستقل بذاته .
٣-إفادة المعني .
٤-الاستغناء والاستقلال .
٥- -تمام المعني.
٦-يحسن السكوت عليه.

والحق أن تحديد المعني للمصطلح اللغوي يدفع علماء اللغة والنحو إلي مواجهة صعوبات بالغة ، وليس هذا مقصورا علي العربية فحسب ، بل يشمل اللغات الأخرى ، ويوضح ذلك قول فريز Fries :" أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلف بعضها عن بعض تواجه الباحث الذي يتصدي لبحث

١- مغني اللبيب:٢/٤٢

تركيب الكلام الإنجليزي "[1] ، ثم يذكر يونج Yung من بعد (١٩٨٠م) أن عددها يزيد علي ثلاثمائة تعريف "[2] .

وبعد العرض السابق يمكن القول بأن تمام الكلام في نظر النحاة العرب لابد أن يتضمن : ركني الإسناد(الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، والاستغناء بنفسه ، وإفادة المعني المخاطب ، وتلك الشروط هي من أهم المعايير الفاصلة بين العمدة والفضلة .

والآن نعرض للفضلة في مفهوم النحاة العرب ، وذلك فيما يلي :

أولاً: المفعول به:المفعول به فضلة في نظر النحاة لأنه :

١ــ ليس من ركني الإسناد(الفعل والفاعل) .

٢ــ منصوب ، والنصب علم الفضلة .

٣ــ يجوز حذفه والاستغناء عنه في الغالب .

يقول عبد القاهر الجرجاني : " المفعول فضلة في الكلام ، فلا يجب أن يصاحب الفعل ، ألا تري أنك تقول : ضربت ولا تذكر المفعول ، ولا تقول : ضرب من غير فاعل مظهر أو مضمر "[3] .

والحق أن إمام النحاة سيبويه أكد علي أن المفعول به تتم به الفائدة ويتم به المعني ، ويمكن أن يقال: هو بمنزلة العمدة ، يقول سيبويه :" وإذا قلت: ضرب عبد الله ، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو،ولا يدل علي صفة "[4] وتمام الكلام أو تمام المعني هو الذي دفع النحاة إلي القول بعدم جواز حذفه في مواضع مثل :

١) أن يكون متعجباً منه : ما أحسن زيدا !

٢) أن يكون مجابا به لمن قال : من رأيت ؟ .

ج)– أن يكون محصوراً نحو : ما ضربت إلا زيدا.

٥) أن يكون عامله محذوفاً .

ولا يحذف أيضا إذا صار نائب فاعل لأنه صار عمدة "[5]

ثانياً : المفعول المطلق :

المفعول المطلق ونائبه في نظر النحاة العرب من الفضلات ، ذلك لأنهما ليس من ركني الإسناد، ومنصوبان ، ويمكن حذفهما ، والاستغناء عنهما ، ويتم الكلام بدونهما ، ولكي يتضح الأمر لابد من التطبيق علي بعض الأمثلة :

١– ضربت ضربا ٢– ضربت ضربتين

٣– ضربته ضربا شديدا

---

١ C.C. Fries (the structure of english * Newyourk ١٩٥٢) P. ٣

٢ Yung (Grammatik det deutshen sprache Leipzig ١٩٨٠ S.٢٨)

٣- المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٣٧/١

٤- الكتاب : ٣٤/١

٥- همع الهوامع : ١٦٧/١ ، شرح ابن الناظم : ص ٢٥١

٤-ذهـب ذهابـا ٥- ذهـب ذهابـا بعيـــدا
٦- ضرب كل الضرب
٧-رجع القهقـــــري ٨- ضربته سوطا

يلاحظ من الأمثلة المذكورة أن المفعول المطلق ونائبه ليسا مـــن ركني الإسناد: الفعل والفاعل ، ومنصوبان، ويتم الكلام بدونـــهما إذا كان الفعل لازما مثل (ذهب) و (رجع) وكـذا يتـم الكـلام بـدون المنائب إذا جاء بعد المفعول به كما في المثال (٨) .

ولكن الأمر مختلف إذا كان الفعل متعديا، فتمام المعني يتوقف علـــي ذكر المفعول المطلق ، واذا لم يذكر تعددت الاحتمالات في تقدير المحذوف كما هو الحال في المفعول به، فيمكن أن يقال في المثال (١) :
- ضربت زيدا - ضربت يوم الجمعة - ضربت والحق - ضربت مطيعا.
فالمفعول المطلق ، وإن كان فضلة - يتوقف عليه المعني ، وكذا نائبه .

<u>ثالثاً: المفعول فيه:</u> هو فضلة عند النحاة لأنه ليس من ركني الإســـناد ومنصوب، ويجوز حذفه والاستغناء عنه ويتم الكلام بدونه ، والآن نأتي بالأمثلة التوضيحية ليتضح الأمر :

١-صمت يوم الخميس
٢-جلس مكانك

فالمفعول فيه أو الظرف علي تقدير (في) وهو مع الفعل المتعدي لابد من ذكره لأنه لم يستبن ما صام الصائم ، أما في المثال (٢) فهو ليس من ركني الإسناد، ولا يتوقف الكلام أو تمام المعني عليه وبذا يتبيـــن لنـــا أن علاقة التعدي واللزوم في التركيب النحوي هي التي تحدد العمدة والفضلـــة في نظر النحاة العرب ، فالفعل اللازم يكتفي بالفاعل العمدة ، وما جاء بعـــد ذلك فهو فضلة ، أما المتعدي فمعه الفاعل (العمـــدة)، وتـــأتي بعـــد ذلـــك الفضلات (المفاعيل) ، ولكن يتوقف عليها المعني.

<u>رابعاً: المفعول لأجله :</u>

هو فضلة للشروط التي ذكرناها في المفاعيل ، ومن أمثلته :

١- جئت رغبة فيك .
٢- دعوت الله طمعاً في رحمته .

يلاحظ من المثال (١) أن المفعول لأجله (رغبة) جاء بعد تمـــام الكـــلام ، ولا يتوقف المعني عليه ، ويجوز حذفه والاستغناء عنه لأنه ليس من ركنـــي الإسناد، وذلك لأن الفعل لازما يكتفي برفع الفاعل ، أمـــا فـــي المثـــال (٢) فالمفعول لأجله (طمعا) جاء بعد المفعول به ، والمفعول به وإن كان فضلـــة (ليس من ركني الإسناد) إلا أن المعني يتوقف عليه ، أما المفعـــول لأجلـــه فالمعني لا يتوقف عليه هنا وذلك مع الفعل المتعدي .

خامسا : المفعول معه :

ومن أمثلته :

١- سرت والنيل . ٢- جاء البرد والطيالسة

٣-أنا سائر والنيل .

فالمفعول معه من حيث التركيب والإسناد يأتي بعد واو المصاحبة ، ويسبق واو المصاحبة بجملة فعلية أو اسمية ، فهو ليس من ركني الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية ، ومن جانب الشكل هو منصوب ، ويمكن حذفه ،ومن جانب التركيب أيضا يمكن حذفه والاستغناء عنه ، فالكلام لا يتوقف عليه ويتم بدونه .

سادساً : الحال :

أكدت النصوص المنقولة عن النحاة العرب أن الحال فضلة في الغالب ، ومن تلك النصوص ما يلي :

١- عبد القاهر الجرجاني: " ضربت زيدا راكبا ، راكبا ليس بلازم ، ولو قلت : ضربت زيدا ، فسكت كان أحسن كلام "[١]

٢- ابن مالك : "الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا أذهب"[٢]

٣- السيوطي :" ليس كل حال فضلة في الكلام ، بل من الأحوال ما لا يجوز أن يكون فضلة " [٣]

٤- ابن هشام: "المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه" [٤]

١ـ الخضري :" ما ليس ركنا في الإسناد وإن توقف المعنى عليه " [٥]

٢ـ عباس حسن : "وليس من اللازم أن تكون فضلة ، فهذا هو الغالب ، فقد تكون بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي في الجملة ، أو في منع فساده " [٦]

ويتضح من النصوص السابقة ما يأتي :

أ)-الحال فضلة عند عبد القاهر الجرجاني إذا جاءت بعد تمام الكلام نحو : ضربت زيدا راكبا ،وعند ابن مالك فضلة بعد تمام الكلام نحو:فردا أذهب .

١- المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٩٨/١

٢ الألفية : ص ٣٢

٣- الأشباه والنظائر : ١٣/٢

٤- شرح قطر الندي : ص ٢٥٦

٥- حاشية الخضري : ٢١٢/١

٦- النحو الوافي : ٣٦٥/٢

ب)- ليس من اللازم أن تكون فضلة ، فإن توقف عليه المعني أو منعـــت فساده فه بمنزلة العمدة ، وذلك في رأي السيوطي وعباس حسن .
ج)- الحال فضلة وإن توقف المعني عليها ، وإن لم يصح الاستغناء عنها في رأي ابن هشام والخضري لأنها ليست من ركني الإسناد .
د)- اصطلاح جمهور النحاة (تمام الكلام) ، واصطلاح ابن هشـــام ومـــن بعده كعباس حسن (تمام الجملة) ، وابن هشام يري أن الكلام يطلـــق علي ما كان مفيدا والجملة تطلق علي المفيد وغير المفيد .
والحال التي يتوقف عليها المعني ولا يتم بدونها نذكر من أمثلتها ما يلي:
١- (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالي) النساء /١٤٣
- (وإذا بطشتم بطشتم جبارين) الشعراء /١٣٠
ويتضح أن الحال هنا في سياق الشرط ، ولا يتم المعني إلا بها ، وذلـــك لأن الفعل هو الجواب نفسه ، فلم يتحصل المعني ألا بذكر الحال .
٢-كيف جئت ؟ ، في الجواب لابد من ذكر الحال حتي يتم المعني ويحصل الجواب تقول : جئت راكبا .
٣-إذا كانت في موضع الحصر نحو : ما ضربت ألا زيدا ، وبحذف الحـــال ينفي الضرب مطلقا .
٤-إذا نابت عن الخبر نحو : ضرب العبد مسيئا ، وذلك لأن الخبر عمـــدة وما ناب عنه يأخذ حكمه .
٥-هنيئا لك : لو حذف الحال هنا لما علم شئ من التركيب النحوي المراد ، وما فهم معني .
والحال التي يفسد المعني بحذفها من أمثلتها ما يلي :

١- (ولا تمش في الأرض مرحا) الإسراء ٣٧ ، لقمان /١٨
ولو كان في غير القرآن ، وأجري التحويل Transformational قيل :
- ... تمشي في الأرض مرحا (حذف أداة النفي) (x)
- ولا تمش في الأرض ... (حذف الحال) (x)
- ولا تمش في الأرض مرحا (اكتمال التركيب والمعني)

٢-(لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) النساء /٤٣
- ... تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (حذف أداة النفي) (x)
- ولا تقربوا الصلاة ... ... (حذف الحال) (x)
- ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (اكتمال التركيب والمعني)
٣- (وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين) الأنبياء/ ١٦
- ...خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين(حذف أداة النفي) (x)
- وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما ... (حذف الحال) (x)

-وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين (اكتمال التركيب والمعني)
٤-إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء
- إنما الميت من يعيش ... (حذف الحال) (x)
- الميت من يعيش ... (حذف الحال وإنما) (x)
- الميت من يعيش كئيبا (حذف إنما) (؟)
- إنما الميت من يعيش كئيبا (اكتمال التركيب والمعني) .

ويتضح من الأمثلة أن الحال واقعة في سياق النهي والنفي ، وإذا حذفت فسد المعني ، ولم يكن المعني المراد ، وإذا حذفت أداة النهي أو النفي وذكرت الحال في التركيب لم يصح المعني أيضا ، فهما متلازمان، وفي المثال (٤) وقعت الحال في سياق التوكيد والحصر ، ولو حذفت الحال فيه لفسد المعني .

سابعاً : التمييز :

التمييز فضلة انتصب بعد تمام الكلام ، وهو ليس من ركني الإسناد ، ويجوز حذفه والاستغناء عنه لأن المعني لا يتوقف عليه ، ومن أمثلته ما يلي :

١- طبت نفساً: فعل+فاعل +تمييز ← طابت نفسك : فعل + فاعل .
٢-هو أحسن خلقاً:مبتدأ+خبر+تمييز ← خلقه أحسن : مبتدأ + خبر .
٣-لي عشرون كتاباً : خبر + مبتدأ + تمييز .

ويتضح أن التمييز ليس من ركني الإسناد في الجملتين الفعلية والاسمية ، كما أن المعني لا يتوقف عليه لأنه يتم بالركنين الأساسين : الفعل والفاعل ،والمبتدأ والخبر،ولذا فهو فضلة يجوز حذفه والاستغناء عنه .

والحق أن النحاة لم يهتموا هنا بقضية الأصل والفرع في التمييز المحول ، فالتمييز في البنية العميقة Deep structure قد يكون محولا عن فاعل أو مفعول أو مبتدأ ، وكما نعلم أن الفاعل والمبتدأ عمدتان ،، والنحاة هنا لم ينظروا إلا إلي البنية السطحية Surface Structure ، وقالوا : التمييز فضلة منتصب بعد تمام الكلام جائز حذفه والاستغناء عنه .

ثامنا : المستثني المنصوب :

المستثني المنصوب فضلة ينطبق عليه الشروط التي وضعها النحاة للفضلة ، يقول ابن السراج : " فضلة تجئ بعد تمام الكلام " [١] ، ويقول ابن جني عن المستثني المنصوب : " نصب لأنه فضلة " [٢]

١- الأصول في النحو : ١/ ٢٨٦
٢- الخصائص : ٢٨٦/١

، وذلك مثل : ضربت الطلاب إلا طالبا ، أما المستثني المرفوع فهو عمـــدة نحو : ما قام إلا رجل ، وما يعاقب إلا المهمل ، وما محمد إلا رسـول ، ويلاحظ من الأمثلة السابقة أن المستثني ورد فاعلاً ونائب فاعل وخـبراً ، وهذه الناصر عمد لأنها من ركني الإسناد ولأنها مرفوعة ولا يجوز حذفـها والاستغناء عنها ، ويقال : ما ضرب غير طالب ، فغير هنا فاعل (عمـدة) يأخذ حكم المستثني إعرابا ووظيفة ، ولو قيل :ما ضربـــت غـير طـــالب : فغير هنا مفعول به فضلة في نظر النحاة

تاسعا : من الفضلة(الاسم المجرور) :

لقد وردت إشارات يسيرة لنحاة العربية في هذا النوع مـــن الفضلـــة ، وورد الحديث عنه مجملاً يحتاج إلي توضيح ، وذلك فيما يلي :

١- ابن الناظم : " فإن قلت : كيف جاز حذف المتعجب منه مع (أفعل) وهو فاعل ؟ قلت : لأنه أشبه الفضلة باستعماله مجرورا بالباء ، فجـــاز فيه ما جاز في الفضلة " [١]

٢-ابن هشام : " المرفوعات أركان الإسناد ، والمنصوبات فضلات غالبـــا ، والمجرورات تابعة في العمدية والفضلية لغيرها " [٢]

٣-الأشموني : " وجاز حذف العمدة إذا كان مجرورا من أفعل لأن لـــزوم الجر كساه صورة الفضلة " [٣]

ومن المحدثين الدكتور إبراهيم عبادة يذهب إلي أن " الفضلة يـــراد بـــها الاسم الذي لا يكون ركنا أساسيا في الجملة ، ومن ذلك الأسماء التي تلـــي حروف الجر " [٤] .

ومن النصوص المنقولة آنفا يتضح لنا ما يلي :

أ) يجوز حذف المتعجب منه مع (أفعل) ، و هو فـــي الوظيفـــة و الإعـــراب (فاعل) ، و من المعلوم أن جمهور النحاة لا يجوز حذفه لأنه عمدة ، و لكـــن هنا يجوز حذف لأن لزوم الجر كساه صورة الفضلة ، فقدروا المتعجب منـــه محذوفا في قولة تعالي : (أسمع بهم وأبصـــر) مـــري /٣٨ : فـــالتقدير : و أبصر بهم ،فجاز حذفه هنا لأنة اشبهة الفضلة لكونه مجرورا .

ب) المرفوعات أركان الإسناد،والمنصوبات فضلات غالبـــا ، و المجـــرورات تابعة في العمدية و الفضلية لغيرها ،فابن هشام يري أن المرفوعـــات عمـــد فهي أركان الإسناد، أما المنصوبات فهي فضلات غالبا ، و هو في ذلك يقصـــد ان من المنصوبات ما كان عمدا ، كخبر النواسخ الفعليـــة و اســـم النواســـخ الحرفية لأنها في الأصل مبتدأ و خبر ، و مفعولي ظن .....

١- شرح ابن الناظم للألفية : ص ٤٦٠

٢- شرح شذور الذهب : ص ١٥٢

٣- حاشية الصبان : ١/٢٠

٤- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ص١١٨

ج) قصد النحاة الاسم المجرور بحرف جر أصلي لا المجرور بالزائد ,لان المجرور بالزائد قد يكون ما دخل علية عمدة نحو : ليس زيد بقائم ،بحسبك درهم ، ما جاء من أحد ، و هنا لا ينظر النحاة إلي معيار الشكل ، و لكن نظرتهم هنا للمحل الإعرابي أو إلي الوظيفة في تحيد العمد و الفضلة .

د) الاسم المجرور فضلة لأنه ليس من ركني الإسناد، و يجوز حذفه و الاستغناء عنه مع الجار، ويتم الكلام بدونهما نحو : ذهب إلي الجامعة .

هـ) ذكر ابن هشام في باب الإضافة ما لم يذكره النحاة حيث قال : " والمجرورات تابعة في العمدية و الفضلية لغيرها نح : جاء غلام زيد ، و رأيت غلام زيد "[1] . فزيد في المثال الأول عمدة ، و في الثاني فضلة . فالمضاف إليه تابع في العمدية و الفضلية للمضاف ، و لكن ابن هشام لم يوضح في شذور الذهب علة التبعية التي ذكرها ، و لعل الذي دعاه هذا ما يلي :

أ) التبعية في الموقعية (Location) حيث يقع المضاف إليه بعد المضاف في الرتبة , ولا يمكن ان يتقدم عليه , وذلك من علاقة الرتبة المحفوظة , وهذا يجري علي التوابع :النعت , و عطف البيان , و البدل , و التوكيد , فالتابع لا يأتي هنا إلا بعد المتبوع آخذا أحكامه التي نص عليها النحاة : من تعريف و تنكير و تذكير و تأنيث , و إعراب .

ب) أراد ابن هشام أن يطبق قضية اكتساب المضاف للتذكير و التأنيث من المضاف إليه علي العمدية و الفضلية ,وذلك نحو : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) الأعراف /٥٦ , فقريب جاء بصفة التذكير لأن المضاف اكتسب من المضاف إليه لفظ الجلالة هذه الصفة , وفي قولهم : قطعت بعض أصابعه . فدخلت علامة التأنيث علي الفعل لاكتساب المضاف هذه الصفة من المضاف إليه .

ث) أطلق ابن هشام التبعية و الفضلية علي المجرور بالإضافة في كونه تابعا للمضاف , لأن المضاف و المضاف إليه كالجزء الواحد ,فهما عنصران لا ينفكان تركيبا و معنى ، و هما من التركيب الإضافي أي كالكلمة الواحدة ، و هذا ما دعاه إلي إطلاق التبعية للمضاف إلية في العمدية و الفضلية .

ذ) لو أجري اختبار الحذف و الإحلال علي المثالين المذكورين لأختل مفهوم ابن هشام عن التبعية ،

يقال مثلا : جاء غلام زيد ← جاء زيد ، و رأيت غلام زيد ← رأيت زيدا , فزيد عمدة في الأول ، وفضلة في الثاني ، و لكن لا يفهم من التركيبين المقصود بالمعني ،فالمراد إثبات مجيء غلام زيد و رؤية غلامه ،و بالحذف والإحلال وقعا علي (زيد) .

١- شرح شذور الذهب :ص ١٥٢

في عناصر التركيب النحوي عند الغربيين :

المكون الإجباري و المكون الاختياري :

بعيدا عن بسط القول نحاول أن نفهم معني المصطلحين عند الغربيين ، وذلك من خلال أمثلة يسيرة ، نذكر منها :

The women wept in the bath room بكت المرأة في الحمام

The women wept جملة نووية neclear ، والمكون الظرفي in the bath room مقيد نحوي يقيد الجملة النحوية ، وتعد الجملة مكونا إجباريا واقعا في مجال scope ذلك المكون الظرفي ، و دلالة الفعل هي الفيصل في الإنجليزية للمكونات النووية إجبارية أو اختيارية ، فأفعال الحركة : walk-ran تجعل الكون نوويا اختياريا في آن واحد (نحو المدرسة) to sckool نووي و لكنة ليس إجباريا:

the sludent walk to sckool.

و الأفعال التي تتخذ مفعولا إختياريا , كيقرأ : read , و يكتب :write فلا يعد كتابا abook مقيدا نحويا علي نحو مساو لما أداه :المكون الظرفي : in the bath room [1]

العناصر الأساسية وغير الأساسية :

يري تسنير في نظريته (نظرية التبعية) أن الفعل محور الجملة ، و المتحكم في عناصرها الأساسية ، وبه يبدا التحليل ، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد مع الفعل في الجملة عددا أو نوعا ، و هو العقدة المركزية Lendeud central أو هو عقدة العقد في شجرة التركيب " [2] . وقسم تسنير Tesniete عناصر الجملة بالقياس إلي علاقتها بالفعل قسمين :

١-عناصر أساسية مشتركة في الحدث يتطلبها الفعل و يتعلق بها مباشرة وهي: المسند إليه ، و المفعول المباشر و المفعول غير المباشر .

٢-عناصر ثانوية ، و هي عناصر مشتركة في الحدث و لا يتعلق بها الفعل ، و لكنها تبين أحواله الخاصة مكانا و زمانا و جهة [3] .

١- نظرية الربط و الارتباط ص ٣٥و٣٦ , Brown , E.k.and Mller , J.E : Syntax :alinguistic introdaction to sentence structure Pp ٧١-٧٣

٢- نظام الجملة في شعر المعلقات ص٦٣

-٣

٣-C-Helpig (١٩٨١) S.٢٠٠+k . Brinker ,S.١٦٢

العناصر الأساسية :

يقوم فهم جملة ما لدي تسنير علي ملاحظة هذه العناصر المختلفة مع علاماتها التي تحقق اختلافها ، و هذه العلامات تنحصر في ثوابت أو نهايات ، و علي موضع العناصر الأساسية في السلسلة المنطوقة "[1] .

فالعنصر الأساسي الأول في اللغات غير المعربة لا يحمل أي علامات فارقة في الإنجليزية و الفرنسية :

Alfred Parle ، وفي اللغات ذات النظام الإعرابي كما فاليونانية و اللاتينية و العربية : قام زيد : يقع في حاله الفاعلية "[2] ، " وبالنسبة للعنصر الأساسي الثاني فأنة في اللغات غير المعربة لا يوجد مشير للتفرقة بينة و بين الأول ، ومن ثم يقوم الموقع الثابت لكل منهما بذلك إذ ترتبط به وظيفة الفاعلية والمفعولية ، وفي الإنجليزية Alfred is speaking: Brnurd

فالفاعل وقع قبل الفعل ،والمفعول خلفه ، ويقع في حاله المفعولية في اللغات المعربة كما في العربية : يحب الابن الأب ، و في اللاتينية : amat pattem filus ، وتستخدم اللغات غير المعربة حروفا للإشارة إلي العنصر الثاني في المبني للمجهول ، كما في الإنجليزية (by) ، و الفرنسية (par) ، والألمانية (von) ، واللغات المعربة كالعربية تستخدم حاله إعرابية : ضرب زيد " [3] .

وأما العنصر الثالث فيشار إليه في اللغات غير المعربة كما في الفرنسية بالحرف (á) ، وفي اللغات المعربة كالعربية فهو منصوب مع بعض الأفعال مجرور مع أفعال أخري : ظننت زيدا قائما ، و أعطيت الكتاب لزيد"[4] .

العناصر غير الأساسية :

العناصر غير الأساسية عند تسينير هي التي لا تشترك في الحدث و لا تتعلق بالفعل , و لكن تبين أحواله الخاصة مكانا وزمانا و جهة , و في الفرنسية يلي الفعل : Il parle tougours , و قبل الفعل كما في الإنجليزية : He always speaks , و تقدم ظروف الكيفية و تليها ظروف الزمان العامة ثم الظروف الكمية ثم ظروف المكان ثم ظروف الزمان الخاصة كما في الفرنسية :

يراه المرء دائما في كل مكان باستمرار Onle voit tougours beaucoup partaut

---

١- نظرية التبعية ص١٢٦

٢- نظرية التبعية ص١٢٦ ,

٣- السابق ص ١٢٤

٤- السابق ص١٢٤

Tesnière , Grundzuge, Ss . ١٠٢,١٠٣

Ebenda S.١٠٣

Ebenda Ss.١٠٤,١٠٧

وحدد تيسنير معايير الفصل بين العناصر الأساسية وغير الأساسية في :-

- معيار شكلي : العنصر الأساسي اسم تابع للفعل ،و غير الأساسي ظرف أقل ارتباطا .

- معيار دلالي : العنصر الأساسي يشكل مع الفعل وحده مستمرة ، فإنه يصعب أن يفهم (ضرب) دون (زيد) ، و دون (عمرا) ، و غير الأساسي اختياري "[1] .

- ويري تيسنير أن اللغات التي تستخدم الحالة الإعرابية يسهل التعرف منها علي العناصر الأساسية ، أما التي تستخدم الإشارة إليها حروفا فإنها تقع لصيقة من العناصر غير الأساسية ، كما في الفرنسية :

أعطي الفريد الكتاب لشارل Alfred donne lelivre a charles

و علي النقيض من ذلك فإن عناصر جملة ثبت أنها غير أساسية تقع لصيقة ، كما في الفرنسية :

بدل الفريد الصديري Alfred change de veste

فإن (deveste) عنصر غير أساسي بلا جدل لأنة يشير إلي حاله من الأحوال التي تصاحب حركة التغيير وتحددها "[2]

ويقابل (áchares) مفعول غير مباشر في العربية ، و (deveste) مفعول مباشر في اللغة المعربة "[3].

و في الألمانية : أعطي الفريد الكتاب لكارل Alfred gibt karl das Buch , فيعد (karl) مفعولا غير مباشر إذ يمكن أن يحل محله الضمير (ihm) في حاله الجر (Dativ) "[4].

بين نحاة العربية وتسنيير :

يمكن أن يقابل مصطلحا العنصر الأساسي و غير الأساسي بمصطلحي نحاة العربية العمدة و الفضلة ، و ذلك علي النحو التالي :

١-الفاعل عمدة عند نحاة العربية و هو عنصر أساسي عند تسنيير .

٢-المفعول به فضلة عند نحاة العربية ، وعند تسنيير عنصر أساسي ، و لكنة ليس فضلة عند سيبوية كما ذكرنا ، و أيضا هناك مواضع لا يجوز فيها حذفة نص عليها نحاة العربية .

١- السابق ص١٣٣ Ebenda Ss.١١١,١١٢

٢- السابق ص١٣٣ Ebenda Ss.١١٥,١١٦

٣- السابق :ص١٣٣ Ebenda s.١١٦

٤- السابق :ص١٣٤ Ebenda s.١١٦

٣-في العربية نائب الفاعل عمدة ، و عند تسينيير العنصر الأساسي الثاني ، و في العربية يعرف بأنة ركن في الإسناد وبالعلامة الإعرابية ،و في الإنجليزية يقع بعد (by) في حاله البناء للمجهول (passive).
٤-المفاعيل عند تسينيير عناصر أساسية ، وعند نحاة العربية فضلات .
٥-الظروف أو شبه الجملة في النحو التقليدي هي عناصر غير أساسية عند تسينيير ، و يقابلها الفضلات عند نحاة العربية .
٦-الفاصل بين العمدة و الفضلة في العربية علامة الإعراب (mark) وكون الاسم من ركني الإسناد أم لا ، وجواز حذفة و الاستغناء عنه أم لا ، و عند تسينيير العنصر الأساسي و غير الأساسي يفرق بينهما بالشكل و الموقع ، و كونه يتطلبه الفعل أم لا .
٧-معايير نحاة العربية في العمدة و الفضلة تكاد تلتقي مع معايير تسينيير في العنصر الأساسي و غير الأساسي من حيث المعيار الشكلي والمعيار الدلالي .

العناصر غير الأساسية و المكملات :

حظي اختبار الاستبدال بمكانة كبيرة من قبل هلبج و شنكل حيث أمكن تسخيره للتفريق بين العناصر غير الأساسية و المكملات و ربط ذلك بالأثر الذي يحدثه الاستبدال في المعني :

١- سكن في هامبورج ٢- مات في هامبورج .
١- وقف علي الأمر ٢- وقف في الشارع.

يري هلبج و شنكل أن المكون الظرفي (شبه الجملة في العربية) في المثال الأول مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو منصوص عليه في خطة المواقع لأنة مكمل ، أما المكون الظرفي في المثال الثاني فهو حر غير مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو غير منصوص عليه في خطة المواقع لأنة عنصر غير أساسي ، أما المثالان الآخران فالحرف (علي)في الأول غير متبادل ، أي لا يحل محله حرف آخر [١].

والحق أنني لا أري فرقا بين المكون الظرفي في المثال (١) وبين المكون الظرفي في المثال (٢) ،الفرق الذي ذكرة هلبج و شنكل بين سكن في هامبورج ، و مات في هامبورج غير واضح .

اختبار الصحة النحوية عند هلبج و شنكل :

المثال: هانز زارني أمس في هامبورج

ا) زارني هانز أمس ب) زارني هانز ج) زار هانز
د) زار هانز أمس .

١- عناصر النظرية النحوية ص٢٠

هـ) زار هانز في هامبورج و) زار هانز أمس في هامبورج ز) زار
ح) زار أمس . ي) زار أمس في هامبورج
ك) زارني .

الجملتان (أ،ب) صحيحتان نحويا ، ومن ثم فالعنصران (هانز، و نـي) إلي جانب الفعل (زار) ضروريان إجباريان لتكوين جمله صحيحة نحويـاً ، و من ثم فهما من المكملات ، أمـا العنصـران (أمـس، وفـي هـامبورج) فاختياريان تركيبا ، و من ثم فهما من العناصر غير الأساسية الحرة "[1] .

و هذا الاختبار الذي أجراه هلبج و شنكل يذكرنا ببحث النحـاة العـرب في العمدة و الفضلة , فالعمدة من ركني الإسناد لا يجوز حذفه و الاسـتغناء عنه , و الفضلة بالعكس من ذلك , فالمكملات الإجبارية عند هلبج و شنكل (الفاعل و المفعول) , أما الظرف و الجار و المجرور فهما من العنـاصر غير الأساسية , و يتضح ان الدافع لهذا الرأي هو النظر إلـي الـتركيب و المعني معا , و تتحقق الصحة النحوية بهما , و هذا يشـبة قـول النحـاة العرب (تمام الكلام) .

المكملات الإجبارية و المكملات الاختيارية :

يري هلبج و شنكل أن تقسم المكملات إلـي إجباريـة و اختياريـة ، فالمكمل الإجباري غير ممكن الحذف نحـو : هـانز يعـرف أصدقـاءه ، أصدقاؤه مكمل اختياري مفعول مباشر ممكن الحـذف ، حيـث إن جملـه : يحب هانز جملة نحوية ، فهو مكمل اختياري ، و ليس عنصرا غير أساسي حرا "[2]

التحليل الدلالي :

أدخل برينكر المعني في التحليل النحوي للفصل بين عناصر الـتركيب التي عجز التركيب وحده عن تحقيقه ،

ومثال ذلك :

١- رأي هانز في فيرنر صديقه ٢- رأي هانز صديقه

كلتا الجملتين نحوية ، غير أن حذف عنصر الجملة (في فـيرنر) يـؤدي إلي تغير واضح في المعني ، والعنصر في فيرنر مؤسس وحدة دلاليـة ، ويشيـر إلي معني لا يمكن حذفـه ، أي أنه عنصر إجباري خلافا للمكـون (في هامبورج) وفي هامبورج هو عنصر اختيـاري ، وغـير مؤسـس

١- عنـاصر النظريـة النحويـة ص٢١ , Helpig / schenkel , w.(١٩٧٣) worterbuch zur valenz.s.٣٣

٢-- السابق ص٢٣ Ebenda s.٣٦ff

وحدة دلالية ، وممكن الحذف دون أن يغير القيمة الدلالية للتركيب الكلي للجملة " [1]

وهنا نبين علاقة الفعل بالجار والمجرور والمفعول به مع الفعل (ضرب) [2]، وذلك علي النحو التالي :

١- ضرب : ف + ع (نبض).

٢-ضرب : ف+ع +ج ، مج .

- ضرب فلان في الأرض (ذهب)
- ضرب فلان عن الأمر (كف)
- ضرب فلانا إلي فلان (سار إليه)
- ضرب النوم علي أنفه (غلب)
- ضرب الليل بظلامه (ستر وغلب)

يختلف المعني باختلاف المجرور

٣- ف + ع + مف

- ضرب الرجل أخاه (أصابه)
- ضرب الرجل الخاتم (صاغه)
- ضرب الرجل الخيمة (نصبها)

يختلف المعني باختلاف المفعول

٤-ف + ع + مف +ج ومج

- ضرب الشيء بالشيء (خلطه)
- ضرب الرجل عددا في آخر (كرر بقدر آحاد لآخر)

يختلف المعني باختلاف المجرور

مشي :

- مشي علي الماء ، إلي الماء ، من الماء : معني الفعل لايتغير مع تغير الاسم المجرور (العلاقة غير عضوية) [3]

- صبر :

صبر علي الظلم ، وصبر إلي الظلم ، صبر بالظلم (جملة غير نحوية) عند استبدال حرف الجر علي بحرف الجر إلي والباء ، ومعني الفعل لا يتغير إذا حذف الجار والمجرور معا ، فالعلاقة هنا سياقية يلازم فيها الفعل حرف جر معين " [4]

١- السابق : ص ٢٩ ، ٣٠ Brinker ,Modelle.S.١١٥ ff

٢-عناصر النظرية النحوية ص٣٤

٣- نظام الجملة في شعر المعلقات ص ١٧٣

٤-السابق ص ١٧٣ ، ١٧٤، والتعابير الاصطلاحية والسياقية (م١٧ ج١) ص٢٢ وما بعدها .

-مال :
-زال عن استوائه ، مال علي الرعية : ظلم ، مال في الرعية ، مال عـن الرعية : ظلم ، ومالإلي الرعية (أحب) ، فالعلاقة هنا اصطلاحيـــة لابـد للفعل من حرف جر مخصوص لا يمكن حذفه [٤]

في عناصر التركيب النحوي في العربية :

بعد العرض السابق لعناصر التركيب النحوي يمكن أن نستبط ما يلي :
١) عناصر التركيب النحوي في العربية ثلاثة أقسام : عناصر إجبارية يقتضيها الفعل علي وجه اللزوم ،
فإذا حذفت دون نية الذكر كانت الجملة غير نحوية ،أوتغيرت دلالتـها ، وذلك كالفاعل ونائبه ، والمفعول به ، والجار والمجرور ، والظـرف المطلوبين من الفعل ، وعناصر اختيارية لا يطلبها الفعل علـــي وجـه اللزوم ، بل علي وجه الاختيار لكنها إذا ذكرت كانت واقعة تحت تـأثير الفعل كالحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لأجله ، والمســتثني المنصوب ، وعناصر حرة لا يطلبها الفعل لا علي وجه اللزوم ولا علـي وجه الاختيار ، بل تذكر في الجملة دون قيد ، ولا تخضع تحت تـأثير الفعل ، وذلك كالمضاف إليـه ، والجـار والمجـرور والظـرف غـير المطلوبين من الفعل ، والتوابع : النعت والعطف والتوكيـد والبـدل أو عطف البيان .
ب) إذا كان الجار والمجرور والظرف غير مطلوبيـــن مـن الفعـل أو الوصف يكونان من العناصر الحرة .
ج) الجمة الأساسية في العربية تتكون من الفعل والفاعل أو نائبـه ، أو المبتدأ والخبر .
د) المكملات الاختيارية : المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعـول فيه والمفعول معه،والحال، والتمييز ، والمستثني المنصـــوب ، والعنـاصر الحرة : المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور والظرف ، والنعـــت ، وعطف البيان ، والبدل ، والتوكيد .
ويمكن التعرف علي المصطلحات(المكمل الإجبـــاري والمكمـل الاختيـاري والعناصر الحرة) فيما يلي:
١-المفعول به : مكمل إجباري ، تقول : ضربت ، فإذا لـم يذكـر المفعول به لم يعلم من المضروب .
٢-المفعول المطلق : (مكمل اختياري) ، تقول : ضربت ضربا ، فإذا لم يذكر المفعول المطلق يمكن أن نستبدل به حالا أو تمييزا أو مفعول معـه أو لأجله ، فالفعل لا يطلبه علي وجه اللزوم. ، ومثل ذلك المفعول فيه ولأجلـه والمفعول معه ، والمستثني المنصوب ، والحال ، والتمييز ، إلا أن الحـــال

٤- السابق ص ١٧٤

المتوقف عليها المعني لابد من ذكرها ويطلبها علي وجه اللزوم ، لذا فهي مكمل إجباري ، وكذلك المستثني المرفوع عنصر إجباري نحو : ما محمد إلا رسول ، ما قام إلا زيد ، وهو الذي يعبر عنه النحاة العرب بمصطلح (العمدة) .

٣-الجار والمجرور والظرف غير المطلوبين من الفعل عناصر حرة ، ومثل ذلك التوابع : مشي إلي الماء ، مشي علي الماء ، مشي بالماء ، ذهب فوق الماء ، ذهب تحت الماء ، ذهب يمين الماء ، جاء زيد الكريم ، جاء زيد نفسه ، جاء زيد سيفه ، جاء زيد وعمرو ، ويلاحظ من الأمثلة السابقة أننا لو أجرينا اختبار الحذف لما تغير المعني الكلي للجملة ، فالتوابع هنا لا تمثل وحدة دلالية في التركيب الكلي للجملة ، فهي عناصر حرة ، أما إذا كان الجار والمجرور مطلوبين من الفعل ، فالعنصر حينئذ مكمل إجباري نحو : رأي هانز في فيرنر صديقه ، فلو حذف الجار والمجرور لتغير المعني الكلي للجملة ، فالعنصر هنا مؤسس وحدة دلالية ، ولذا تظهر أهمية الفعل ودوره الأكبر في تحديد عناصر التركيب النحوي ، وهذا ما دعا تسنيير في نظرية التبعية لأن يعطي للفعل اهتماما خاصا ، ويمكن هذا أن يجري علي العربية كما لاحظنا .

نتائج البحث

بعد العرض السابق يمكن أن نستنبط ما يلي :

١-معايير العمدة والفضلة اعتمدت عند النحاة العرب علي معيار شكلي وآخر دلالي .

٢-مراعاة الأصل المقدر Under ling structure أو البنية العميقة Deep Structure دعت نحاة العربية إلي القول بأن أسماء وأخبار النواسخ الفعلية والحرفية (عمد) فأصلها المبتدأ والخبر ، وكذا مفعولا ظن وأخواتها وأهملوا الأصل المقدر في التمييز المحول عن فاعل أو مبتدأ .

٣- قدم نحاة العربية المعيار الشكلي علي الأصل المقدر في الفاعل النحوي Grammatical subject ، فهو في الأصل مفعول في المعني ، ومع ذلك فلم يقولوا بأنه فضلة ، فالأهم عندهم الشكل وكونه ركنا في الاسناد .

٤- أهم المعايير الفاصلة بين العمدة والفضلة عند النحاة العرب: ركن الإسناد، فالعمدة والفضلة قضية إسنادية : فعل + فاعل ، فعل + نائب فاعل ، مبتدأ + خبر ، وما عدا ذلك فضلة .

٥-تمام الكلام هو مصطلح الجمهور من النحاة ، وتمام الجملة عند قليل منهم، وتمام الكلام يعتمد عند النحاة علي ركني الإسناد، والمعني .

٦-الفضلة خارج ركني الإسناد، ولها معيار شكلي وآخر دلالي

٧-خص النحاة العرب الفاعل بعدم جواز حذفه ، وقال الجمهور بجواز إضماره، فهو مع الفعل كالكلمة الواحدة .

٨-الاستغناء وجواز الحذف عندهم في (الفضلة) يعني الاستغناء عنها تركيبا لا معني .

٩-تمسكهم بالجانب الدلالي جعلهم يؤكدون علي عدم جواز حذف الحال . إذا توقف عليها المعني ، أو فسد، وكذا في المفعول به .

١٠-العمدة والفضلة عند النحاة العرب لم يشمل : التوابع ، المناديات ، واقتصروا فيهما علي : الفاعل ونائبه ، والمبتدأ والخبر، وأسماء وأخبار النواتج ، ومفعولي ظن وأخواتها ، والمفاعيل ، والمستثني المنصوب ، والتمييز ، والاسم المجرور .

١١- يمكن مقابلة مصطلحي العمدة والفضلة عند نحاة العربية بمصطلحي العناصر الأساسية وغير الأساسية عند تسنيير ، إلا أنه جعل المفاعيل عناصر أساسية ، وجعلها النحاة العرب فضلات .

١٢- العنصر الإجباري في العربية ينطبق علي الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر،وما كان أصله المبتدأ والبر، والمفعول به عند سيبويه ، وفي بعض المواضع التي لا يجوز فيها حذفه عند جمهور النحة ، وينطبق أيضا علي الحال التي يتوقف عليها المعني ، أو يفسد بحذفها ، ولذا فالعنصر

الإجباري عند الغربيين يمكن مقابلته بمصطلح (العمدة) عند نحاة العربية .

١٣- المكملات الإجبارية والاختيارية عند هليج وشنكل يفصل بينهما إجراء الحذف ، فالمكمل الإجباري لا يمكن حذفه ، لأنه مؤسس وحدة دلالية في التركيب الكلي للجملة ، أما الاختياري فليس كذلك .

١٤- جانب المعني هو الفاصل بين العنصرين الإجباري والاختياري .

١٥-المفاعيل فضلات عند النحاة العرب ، والمفعول به عنصر أساسي عند تسنيير .

١٦-المكون النووي عند الغربيين يمكن مقابلته بمصطلح (العمدة) ، والمكون غير النووي عندهم يمكن مقابلته بمصطلح (الفضلة) .

١٧- لم يرد عند سيبويه مصطلحا (العمدة والفضلة) ، ولكن ورد مصطلح (اللغو) في وله : فيها عبد الله قائم ، فيها لغو ، واللغو عند سيبويه يمكن مقابلته بالمكون غير النووي عند الغربيين .

١٨- سبق النحاة العرب الغربيين فيما انتهي إليه برينكر من إدخال المعني في التحليل لعناصر التركيب النحوي كما سبقوهم في إجراءات الحذف والاستبدال والتحويل والصحة النحوية ، وهو ما عرف في علم اللغة الحديث بالمنهج التحويلي والتوليدي الذي تزعمه تشومسكي .

المراجـــــع العربيـــــة

١-إبراهيم عبادة (دكتـــور) : معجـم مصطلحـات النحـو والصـرف والعروض والقافية ، (دار المعارف) .
٢-أحمد سليمان ياقوت (دكتور): النواسخ الفعلية والحرفية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ م .
٣-الأشموني : شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، عيسي البابي الحلبي.
٤-بدر الدين ابن مالك : شرح ألفية ابن مالك، ت . د/ عبد الحميد السـيد، دار الجيل – بيروت.
٥-ثعلب : مجالس ثعلب ، شرح وت .عبد السلام هارون ، دار المعارف .
٦-ابن جني: الخصائص ، ت. محمد علي النجار ،ط٣، الهيئة المصريـــة العامة للكتاب ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
٧-خالد الأزهري : شرح التصريح علي التوضيح، وعيس البابي الحلبـــي ، دار إحياء الكتب العربية .
٨-الخضري : حاشية الخضري علي شرح ابـن عقيـل للألفيـة ، مكتبـة مصطفي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٤٠م.
٩-الرازي : مختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، دار المعارف .
١٠-الرضي: شرح الكافية ،الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ بيروت.
١١-الزركشي: البرهان في علوم القرآن ، ت. محمد أبو الفضل إبراهيـم ، دار التراث.
١٢-الزمخشري : المفصل في علم العربية ، دار الجيل ، بيروت .
١٣- ابن السراج : الأصول في النحو ، ت. عبد الحميد الفتلي (النجـف) ١٩٧٣م.
١٤- سعيد بحيري : (دكتور) :عناصر النظرية في كتاب سيبويه ،مكتبـــة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولي ١٤١٠هـ / ١٩٨٩ م .
– نظرية التبعية في التحليل النحوي ، مكتبة الأنجلو المصريـــة ، الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م.
١٥-السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، ت. محمـــد إبراهيـم البنـــا ، دار الرياض للنشر والتوزيع ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
١٦- سيبويه : الكتاب ، ت. عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٧٧ م
١٧- السيوطي: الأشباه والنظائر ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٠ هـ .
: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، القاهرة ١٣٢٧هـ.
١٨-الصبان : حاشية الصبان علي شرح الأشموني ،الحلبي ، القاهرة .
١٩- عباس حسن : النحو الوافي ، دار المعارف .
٢٠ عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضـاح ، ت. د/ كـاظم بحر المرجان العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م .

٢١-علي القاسمي (دكتور) : التعابير الإصطلاحية والسياقية ومعجم عربي لها ، مجلة لسان العرب .
٢٢-ابن مالك : ألفية ابن مالك ، مصطفي الحلبي ، ١٩٤٠ م .
٢٣- المبرد : المقتضب ، ت . محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٨م .
٢٤- محمود أحمد نحلة (دكتور) : نظام الجملة في شعر المعلقات ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩١م .
٢٥- مصطفي حميدة (دكتور) : نظام الربط والإرتباط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونج مان ، ١٩٩٧م
٢٦- ابن هشام : شرح شذو الذهب ، ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت
- شرح قطر الندي : ت . محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت
- مغني اللبيب : مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح .
٢٧- يس التعليمي : حاشية يس التعليمي علي شرح التصريح ،الحلبي ، القاهرة .
٢٨- ابن يعيش : شرح المفصل ، المنيرية ، القاهرة ، د . ت

المراجـــــع الأجنبيـــــة

١' **Brown,e.k. and Millet, J.E : Syntax:**
Linguistic intrduction to sentnce structure.
London. Hutchinson,١٩٨٥.

٢- **Fties,C.C : the structure of English ,new York** ١٩٥٢.

٣- **Helbbig: G, and schenkel ,w, ١٩٧٣:**
Worter buch zur valnz and Distrbution deutcher Verben, ٢- AUFL. Leipzig.١٩٧٣.

٤-**Tesniere, Grund Zuge der strukturalen syntax**
Hereausgegeben und Uber setzt von ulrich Engel. Kbett. Cotta, Stuttgart, ١٩٨٠.